جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة شركة استيراد الأسماك SARAL

REYAUME FISH

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:

- بن علي حسام الدين
- زناسني أمين

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من :

الأستاذة	حسناوي مريم	رئيسا
الأستاذة	غربي صباح	مشرفا
الأستاذة	مبسوط هوارية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر وعرفان

نحمد الله عزّ وجلّ ونشكره وهو أحق من يشكر على توفيقه لنا على إتمام هذا البحث.

نتقدّم بجزيل الشكر والعرفان الى استاذتنا الفاضلة

"غربي صباح"

الّذي تفضّلت بالإشراف على هذا البحث، فنشكر لها إرشادها لنا وصبرها على أخطائنا وزلاتنا.

كما لا ننسى أن نتقدّم أيضا بالشكر الى الأساتذة الكرام الموقّرين" أعضاء لجنة المناقشة"

على قبولهم مراجعة هذا العمل وتصويبه، وعلى كلّ توجيهاتهم السّديدة.

كما نتقدّمُ بجزيل الشّكر والعرفان لكلّ من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل

وإخراجه إلى حيّز الوجود.

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

والدي الحبيب، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرًا

أمي الغالية، طيَّب الله ثراها.

إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

أُهدي إليكم بحثي

بن علي حسام الدين

إهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

أُمِّي الحبيبة.

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

والدي العزيز.

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

زناسني امين

ملخص:

تهدف الد ر ا سة الحالية الى اهم الاليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء عدة هيئات ومن بينها نجد الوكالة الوطنية للدعم وتشغيل الشباب التي أعطت ثمارها للحد ما، سنحاول تقديم د ر ا سة وصفية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها في إطار الوكالة لدعم وتشغيل الشباب

علي مستوى الوطني وذلك بالاعتماد على عدة مؤش ا رت للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية المحلية

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .شركة استيراد الأسماك

Abstract:

The current study aims to address the most important mechanisms for supporting small and medium enterprises through the establishment of several bodies, among which we find the National Agency for Support and Employment of Youth, which has yielded results to some extent. We will try to present a descriptive study of the sector of small and medium enterprises that were established within the framework of the Agency for Support and Employment of Youth at the national level. Relying on several indicators to reach the actual contribution rate to achieving local development

Keywords: small and medium enterprises. National Agency for Youth Support and Employment. Fish import company

الفهرس

مقدمة عامة: 2

الفصل الأول المؤسسات الصغيرة والمتوسطةومصادر تمويله 5

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 6

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 6

أولا: صعوبة تحديد تعريف موحّد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة 6

ثانيا: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 7

المطلب الثاني: خصائص مؤسسة الصغيرة والمتوسطة 15

المطلب الثالث : أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17

ثانيا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها 19

المطلب الأول: مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 19

أولا– البنوك التجارية: 20

ثانيا– الهيئات المستحدثة: 20

المطلب الثاني: مصادر التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 30

أولا. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" 30

ثانيا : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR ": 34

ثالثا: صندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 36

رابعا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية National Entrepreneurship Support And Development Agency 37

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط الاقتصاد 41

أولا: مساهمة مؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل. 41

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام. .....42.....

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية. Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 43

الفصل الثاني: دراسة حالة شركة استراد الأسماك Royaume Fish .....49.

المبحث الأول: عموميات حول شركة Royaume Fish .....50.....

المطلب الأول: تعريف شركة Royaume Fish .....50.....

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة Royaume Fish .....51.....

المطلب الثالث: أهداف شركة SARL REYAUM FICH: .....52.....

المبحث الثاني: الإجراءات والمشاكل التي واجهة الشركة والوضع المالي لها 53

المطلب الأول: الإجراءات القانونية المتخذة لإنشاء الشركة : .....53.....

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه عملية الاستراد : .....54.....

المطلب الثالث: الوضعية المالية للشركة .....55.....

الخاتمة .....59.....

الملاحق .....61.....

قائمة المصادر والمراجع .....66.....

مقدمة عامة:

يُعتبر إنشاء وتشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم توجهات السياسات الاقتصادية، لما لها من دور محوري في زيادة نمو الناتج الداخلي الخام، وتعزيز النسيج الصناعي، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وصولًا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. هذا يأتي في ظل التحديات المستقبلية المتعلقة باقتصاد السوق والانخراط المتزايد في الاقتصاد العالمي. من الواضح أن الانعكاسات الكبيرة الناجمة عن هذا الارتباط تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للمخاطر وقد تؤدي إلى اندثارها إذا لم تتبع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة. ولهذا السبب، يجب تسريع الجهود وتكاملها لمواجهة التحديات الاقتصادية بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية الاقتصادية. يتطلب ذلك من الحكومات دعم وترقية هذه المؤسسات التنافسية.

من بين أهم الجوانب التي يجب التركيز عليها هو الجانب التمويلي، إذ يلاحظ وجود قصور في الآليات والصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرًا لاختلافها عن المؤسسات الكبرى التي تمتلك خيارات تمويلية متنوعة بفضل حجمها وقدراتها المالية الكبيرة، والتي تتيح لها دخول الأسواق المالية الكبرى وكسب ثقة البنوك.

ما يزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دون المستوى المطلوب، وهو بحاجة إلى إصلاحات جذرية. ولهذا فقد أولت الجزائر اهتمامًا كبيرًا به من خلال خلق الآليات والهيئات الداعمة له . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت ركيزة أساسية في معظم اقتصاديات دول العالم، من خلال الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق القيمة المضافة، وذلك بالإشارة الى أهم الهياكل الداعمة لها في الجزائر والتي ساهمت بتمويلها بشكل فعال، على سبيل المثال لا الحصر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM ، وغيرها من هياكل الدعم. وقد توصلت الدراسة أن هياكل الدعم الحكومي ساهمت بشكل كبير في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودعم الشباب حاملي المشاريع بهدف القضاء على البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الا انها لم تصل الى المستوى المطلوب مقارنة مع دول أخرى توافق اقتصاداتها

إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية:

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الوقت الراهن إحدى الركائز الأساسية لخلق الثروة على المستويين المحلي والوطني، كما تسعى الجزائر من خلال تبني استراتيجية تهدف إلى ترقية ودعم هذا التنوع

من المؤسسات لتحقيق تنمية وطنية شاملة، فإننا يمكن أن نعالج هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف يتم دعم الاليات في المؤسسات الصغيره والمتوسطه في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الأسئلة، اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة:

- تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم قطاعات النشاط الاقتصادي، ونجاحها يعتبر عاملًا مهمًا في تطويرها.
- تُعد الآليات والهيئات المستحدثة المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الضمانات لنجاحها.
- تؤدي البنوك التجارية دورًا رياديًا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية من خلال تمويل مشاريع أو بالأحرى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتدخل الحكومة لضمان تلك القروض من خلال الآليات والهيئات المستحدثة.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فيما يلي:

- إن الاستثمار في أي مجال قد يبدأ كمشروع صغير، ومع مرور الوقت واكتساب الخبرة واتساع الأفق، قد يصبح هذا المشروع مؤسسة تنتقل من كونها صغيرة إلى متوسطة أو كبرى لها مكانتها في السوق.

الفصل الأول

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومصادر تمويلها

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إنّ التطرق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد مفهوم دقيق وشامل لهذه المؤسسات وما تحتويه من أهمية حيث يمكن الفصل من خلاله بين المؤسسات الكبرى وهذا النوع من المؤسسات، ويحظى بالقبول من طرف اغلبيه الهيئات والباحثين في هذا المجال، لذا سنحاول في هذا المبحث الإلمام ببعض التعريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: صعوبة تحديد تعريف موحّد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة: (يخلف، 2004/2003، صفحة 04)

يمثل تحديد تعريف شامل ودقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجة هذا الموضوع، خاصة مع العلم أن تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف (يخلف، 2004/2003)والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسط وهذا راجع كله الى الاختلاف الموحد في النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى والاختلاف الموجود كذلك بين درجة النمو الاقتصادي، ومكانه هذه المؤسسات في السياسة التنموية من دولة لأخرى...الخ

1- اختلاف درجة النمو الاقتصادي: يتمثل تفاوت لدرجة النمو الاقتصادي بين الدول حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى دول متقدمة اقتصاديا، صناعيا وتكنولوجيا، تتمتع بنمو اقتصادي كبير ومستمر، ودول متخلفة اقتصاديا او سائرة في طريق النمو، ذات نمو اقتصادي بطيء، في المؤسسات الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الامريكية واليابان يمكن اعتبارهم مؤسسه كبيرة أو متوسطة في أي بلد نامي الجزائر مثلا، وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها، وعليه نصل إلى أن اختلاف اقتصاديات الدول في العالم لا يمكن من إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اذ ان كل دولة تعطي لها تعريفا خاصا بها من منطلق المحيط والمستوى الاقتصادي لكل منها. (رحيق، 2011، صفحة 18؛ سلطاني، مذكرة ماجستير تخصص ادارة واعمال)

2- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي: أن اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من المؤسسة لأخرى وتنوعه من مؤسسات، تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي في المؤسسة الفلاحية (الزراعة، الصيد، تربية المواشي...الخ) والمؤسسات الاستخراجية مؤسسات تعمل على تحويل مواد الأولية لإنتاج السلع، (المؤسسات الصناعية) ومؤسسات تعمل على تقديم خدمات للغير، كمؤسسة النقل والمؤسسات المالية، أدى إلى صعوبة عملية تحديد تعريف تحقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصناعية مثلا تحتاج الى استثمارات ضخمة وطاقات عملية ومالية كبيرة، على عكس المؤسسات الاقتصادية الاخرى، يفرض عليها طبيعة نشاطها استثمارات بسيطة وطاقات عملية بسيطة. (رحيق، 2011، صفحة 19)

3- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى أعداد كبير من الفروع الاقتصادية، وينقسم النشاط التجاري مثلا الى التجارة بالجملة والتجارة بالتجديد، أو الى تجاره خارجيه وتجاره الداخلية، وتنقسم بقية الأنشطة بدورها إلى عدد من الفروع، ولذلك فإن كل مؤسسة تختلف حسب النشاط الذي تنتمي اليه، او الى احد فروعه من حيث كتبت اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال صناعه قد تكون كبيرة في الصناعة الغذائية أو في مجال التجارة. (سلطاني، مذكرة ماجستير تخصص ادارة واعمال ، صفحة 40)

ثانيا: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما أسلفنا الذكر أن هناك صعوبة في تحديد تعريف مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بوجود عدد كبير من المعايير، لهذا أخذت كل دولة وكل هيئه تعريف خاص بها يتلائم مع اختصاصها، وليضع الحدود الفاصلة بين أصناف المؤسسات على اختلاف أوجه نشاطاتها، والقطاع التي تنتمي إليه. (سلطاني، مذكرة ماجستير تخصص ادارة واعمال ، صفحة 40)

1-تعريف بعض المنظمات الدولية:

أ-تعريف البنك الدولي: يعرف البنك الدولي م.ص.م على أنها مؤسسات عدد عمالي على يقل عن 10 عمال ولا يزيد عن 300 عامل، ورقم عمالها لا يقل عن مليون دولار ولا يزيد عن 15 مليون دولار، كما قسمها إلى مصغره، وصغيرة، ومتوسطة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم(1-1): تقسيم البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حجم المؤسسة / المعيار	عدد المستخدمين	الحصيلة الإجمالية للمبيعات السنوية (دولار أمريكي)
مصغرة	أقل من 10	اقل من 100,000
صغيرة	أقل من 50	أقل من 3000000
متوسطة	أقل من 300	أقل من 15000000

المصدر: خلف عثمان: واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وسبل دعمها وتنميتها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004، ص 11.

ب- تعريف الاتحاد الأوروبي: عرفها على أنها " كل مؤسسة لا يزيد عدد عمالها ورقم أعماله عن 249 و 40 مليون يورو، على الترتيب" (شعباني، 2004، صفحة 50)، وكما فرق بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم(1-2): تقسيم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المعيار / حجم المؤسسة	عدد المستخدمين	الحد الأقصى لرقم الأعمال (مليون أورو)	الحد الأقصى للموازنة (مليون أورو)
مصغرة	من 1 الى 9		
صغيرة	من 9 إلى 49	7	5
متوسطة	من 49 إلى 249	40	27

المصدر: اسماعيل شعباني، الملتقى الوطني الأول حول: فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور مؤسسة الصغيرة والمتوسط، المعهد الوطني للتجارة، ولاية غرداية، الجزائر، يومي 02-03 مارس 2004، ص 50.

ج-تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا (LANAS): في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان شرق آسيا قام بها كل من "بروتش وهمينيز"، حيث خلص إلى أن التعريف يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي، والجدول التالي يوضح ذلك: (بوزيدي)

جدول رقم (1-3): تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبلدان جنوب شرق آسيا.

حجم المؤسسة	عدد العمال
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 9 عمال
مؤسسه صغيره	من 10 إلى 49 عاملا
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 99 عاملا

المصدر: لمجد بوزيدي، مره سبق ذكره، ص 40.

2- تعريفات بعض الدول:

أ- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: حسب قانون المؤسسة الصغيرة لسنه 1953 عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تملكه و ادارة مستقله، ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، وتعتبر المؤسسة صغيره او متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل.

ب- تعريف اليابان: اعتمدت اليابان تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معيار رأس المال واليد العاملة، فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني، ولا يتجاوز عدد عمال 300 عامل، أما التقسيم حسب القطاعات فنلاحظ في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-4): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المعيار / القطاعات	عدد العمال	رأس المال (مليون ين)
الصناعات والقطاعات الاخرى	300 عامل او اقل	300 او اقل
مبيعات الجملة	100 عامل او اقل	30 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل او اقل	10 أو أقل
الخدمات	50 عامل او اقل	10 أو أقل

وعرف القانون الأساسي، والذي عدونا في الثالث من ديسمبر من عام 1999م المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على الشكل التالي:

الجدول رقم(1-5): تعريف اليابان في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

المعيار / القطاعات	عدد العمال	رأس المال (مليون ين)
الصناعات والقطاعات الاخرى	300 عامل او اقل	300 او اقل
مبيعات الجملة	100 عامل او اقل	100 او اقل
مبيعات التجزئة	50 عامل او اقل	50 او اقل
الخدمات	100 عامل او اقل	50 او اقل

المصدر: أحمد الصديق جبريل، دور بنك فيصل الاسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة (تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة)، ملتقى الدولي حول: منظمات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية يوم 17-18 أبريل 2006م، الشلف، ص 4.

وقد كانت السياسة التي يعتمد عليها القانون قبل تعديل تعتمد على محاولة رجل الفحوى في الإنتاجية بين المؤسسات الكبير والمؤسسات الصغيرة، بينما اعتمد القانون المعدل على سياسة التطوير وتنمية قاعدة عريضة من المؤسسات الصغيرة المستقلة، لتحقيق التنمية الاقتصاد الياباني.

ج- تعريف فرنسا: لا يوجد تعريف متعارف عليه كليا، لكن عموما المصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضم مجموع المؤسسات ذات الحجم الصغير التي تنشط في الصناعة والتجارة والخدمات باستثناء المؤسسات الفلاحية، وتعرف بعض النصوص القانونية بفرنسا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير كمية كرقم الاعمال او عدد العمال، إذ يمكن اعتبار

مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة لا يتجاوز رقم أعمالها 5 ملايير فرنك وعدد عمالها لا يتجاوز 500 عامل. (fitoussi، 1989)

د- تعريف ألمانيا: تعرف المانيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل مؤسسة تمارس نشاط الاقتصادي ولا يقل عدد العمال فيها عن 200 عامل، والتي لا تعتمد في تمويل على السوق المالي وتتم إدارتها قبل المستثمرين مستقبلين يعملون بصفة شخصية، ويتحملون كل الأخطار. (يخلف، 2004/2003، صفحة 13)

الجدول رقم (1-6) : تعريف ألمانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القطاعات	حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال
الصناعة	مؤسسات صغيرة	أقل من 50	أقل من 10 ملايين
	مؤسسات متوسطة	50- 519	من 2 الى 25 مليون
تجارة الجملة	مؤسسات صغيرة	أقل من 10	أقل من 1 مليون
	مؤسسات متوسطة	10- 199	من 1 إلى 5 ملايين
تجارة التجزئة	مؤسسات صغيرة	أقل من 3	5 ملايين
	مؤسسات متوسطة	3- 99	من 5 الى 10 ملايين
الخدمات	مؤسسات صغيرة	أقل من 3	أقل من 100 ألف مليون
	مؤسسات متوسطة	3- 49	من 100 ألف الى 2 ملايين

المصدر: رابح الحوفي، رقيه حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، دار التركي للنشر والتوزيع ، مصر، 2008م، ص 26.

(fitoussi, 1989)

هـ: تعريف تونس: حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انها المؤسسات التي يكون عدد مستخدمين فيها أقل من 50 شخص، ومبلغ استثمارها أقل من 01 مليون دينار تونسي،

وعليه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس تمثل أكثر من 95% من العدد الإجمالي للمؤسسات، وتساهم به 88% من مناصب الشغل الجديدة. (ارمبص، الشلف ، صفحة 100)

و- تعريف مصر: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي يعمل بها أقل من 100 عامل، وبدون استخدام قوى محركة، هذا بالإضافة إلى ضرورة عدد من الشروط الأخرى انخفاض عدد العاملين في المشروع، وأن تكون المؤسسة الفردية من حيث شكل الملكية، وحصتها السوقية محدودة، بالإضافة إلى استقلالية المؤسسة عن الهيئات والجهات الخارجية الأخرى. (الرحيم، 2009، صفحة 19)

ع- تعريف الجزائر: لقد كان هناك شبه إهمال للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لكن بعد التبني الجزائر الهيكلية العميقة في بداية الثمانينات وقبل التسعينات، ورغم الجزائر في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، واعطت القطاع الخاص دورا كبيرا في إحداث التنمية، فحسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 1/18 المؤرخ في 2001/12/12 تعرف على" أنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد الى 250 عامل، يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار جزائري، ولا تتعدى حصيلتها السنوية 50 مليون دينار تستوفي معايير الاستقلالية"، وفصل في هذا تعريف من خلال 7،6،5 من نفس القانون كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-7): تعريف قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المعيار / حجم المؤسسة	الحدود الدنيا والقصوى لعدد المستخدمين	الحدود الدنيا والقصوى لرقم الأعمال (م.دج)	الحدود الدنيا والقصوى و مجموع الحصيلة السنوية (م.دج)
المؤسسة المصغرة	من 1الى 10	من 1 الى 10	من 1الى 10
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	من 20 الى 200	من 10 إلى 100
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2 مليار	من 100 الى 500

المصدر: المادة 5 6 7 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم واحد 18 مؤرخ في 12 12 2001 ص 5

المطلب الثاني: خصائص مؤسسة الصغيرة والمتوسطة

تتميز مؤسسة الصغيرة والمتوسطة من غيرها من المؤسسات الكبيرة الحجم بمجموعة من الخصائص نوردها فيما يلي:

1- سهولة التأسيس: تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في انشائها من احتياجها لرؤوس أموال نسبيا، حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الاشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجه محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.

2- سهولة واستقلالية الإدارة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة إدارتها وقيادتها وتوجيهها والوضوح في تحديد أهدافها، وتوجيه جهود العاملين فيها نحو أفضل السبل لتحقيقها، وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل هذه المؤسسات وسهولة اقلاع العاملين والعملاء، ويكون فيها ملك المؤسسة هو مديرها في نفس الوقت مما يسرع في عملية اتخاذ القرارات، كما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة وذلك على عكس مؤسسات الكبيرة التي تأخذ شكل شركات المساهمة إذ يؤدي الفصل فيها الملكية والإدارة إلى تعدد أهدافها.

3- المركزية: وذلك من خلال قيام صاحب المؤسسة نفسه أو بمساعدة بعض العاملين بتأدية النشاطات المختلفة في المؤسسة. (سليمة، 2017/2016، صفحة 33)

4- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل: مما يساعد في المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية الوطنية، ويمكن أن تكون دولية في ظل العمولة والتفتح الاقتصادي العالمي.

5- الضالة النسبية لرأس مال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا اذا كان المستجدات أو المستحدثون يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية والنقدية.

6- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق ذلك لأن سعر الحجم عموما وقله التخصص وضاله رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة المستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار انه سيكون اقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

7- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة من خصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.

8- دقه الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج الدراسة العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.

9- نمط المعلومة الداخلية نوعا ما معقد، بمعنى يسمح لها بالانتشار بسرعة بين الإدارة والعمال.

10- نمط معلومة خارجية بسيط، يرتكز نسبيا على سوق نوعا ما قريب. (رقراق، 2010/2009، صفحة 34)

المطلب الثالث : أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث تسعى الدول جاهدة في تطوير هذا القطاع ودعمها قدر المستطاع لمواجهة التحديات المستقبلية لها.

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة داخل الدولة في كل من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ويمكن تلخيصها فيما يلي: (بقور، 2016، صفحة 14.15)

1.الأهمية الاقتصادية:

- توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وأساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على الأرياف والمدن الصغيرة، اضافة الى الدور البارز الذي تلعبه في مجال تنويع الهيكل الصناعي.
- تكوين الإطارات المحلية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأشخاص وتدريبهم وتطوير وصقل مهاراتهم.
- ضمان استمرارية المنافسة: في عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة الذات تغيير من خلال الابتكار والتطوير والتحسين.
- شحن الموارد المالية: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في شحن الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، بالإضافة الى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجال الاستثماري.
- عرض خدمات ومنتجات جديدة: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مصدر الابتكارات الحديثة والأفكار الجديدة بحيث انها تقوم بتسديد لإنتاج هذه السلع والخدمات مبتكرة.

2- الأهمية الاجتماعية:

- الحد والتقليل من المشاكل الاجتماعية: ويتم ذلك من خلال المناطق الشغل التي توفرها هذه المؤسسات سواء صاحبها أو للغير.
- مساهمة هذه المؤسسات في التوزيع العادي في ظل وجود عدد هائل منها.
- تكون علاقات جيدة ووثيقة بين هذه المؤسسات المستهلكين في المجتمع.
- تلبية احتياجات ورغبات المستهلكين: بحيث انه تمنح هذه المؤسسات فرصه للمستهلكين للتعبير عن آرائهم وخبراتهم واشباع حاجاتهم.

ثانيا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق الأهداف الآتية: (الهدى، 2016، صفحة 26.26)

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية للاستعداد الاقتصادية سلعية وخدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إعادة تنشيط انشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأسباب معينة.
- تهدف أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع والتي تمتلك أفكار استثمارية جيدة لكنها لا تمتلك قدر المالية والإدارية على تجسيد هذه الأفكار إلى الشارع واقعيه.
- إعادة إدماج المسرحين من منصة عملهم بسبب إنتاج بعض المؤسسات العمومية أو في خلال تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

المطلب الأول: مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في سبيل ترقية ودعم المحيط المالي للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة قامت الحكومة الجزائرية إلى جانب سنها للنصوص التشريعية والقواعد المتضمنة السياسة الاقتصادية والقوانين المالية بإنشاء هيئات تمريضيه واستعداد مجموعه من البرامج والآليات الداعمة لتلبية احتياجات هذه المؤسسات، خاصة أمام مشكلة عزوف البنوك عن منح القروض لهذه المؤسسات، وفيما يلي نتطرق إلى آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

اولا: البنوك التجارية:

تلعب البنوك التجارية من خلال ما تقدم من قروض دورا كبيرا في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتسهيل والنشاطات، وتزداد الأهمية بشكل خاص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدول النامية، ونظرا لهذه الأهمية قامت السلطات الجزائرية بوضع بروتوكول بشأن ترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع تلك المؤسسات والبنوك العمومية المتمثلة في(BDL,CMA,CPA,BADR; BNA) وقد وقع الطرفان على البروتوكول في 23 ديسمبر 2001، وذلك بأن يعملا من خلالها على:

- توفير شروط ترقية العلاقات السلبية بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية الخمسة، وهذا طبقا بقواعد الحيطة المعتمدة والمحددة من طرف بنك الجزائر.
- توجيه القروض البنكية لصالح الأنشطة المنتجة ذات القدرة الكبيرة على النمو والقيمة المضافة والقدرة على امتصاص البطالة.
- تفعيل وتوظيف خطوط القروض الخارجية عبر برنامج اتصال مباشر وفعال.
- تطوير منهجية موحدة تشاورية، وذلك بالتعاون مع الوزراء المكلف المالية والوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية لبحث وتعبئه التمويلات الخارجية لدى الممولين الدوليين.
- مرافقة ودعم المؤسسات ص و م ذات القدرة التصديرية عن طريق التمويل الملائم.
- تطوير الخبرة البنكية تجاه المؤسسات عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة.

- وضع برامج تكوينية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإطارات البنك، حول إجراءات تقديم التدفقات المالية.
- وضع في المتناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض.
- المبادرة بتحسين زبائن البنك من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنظيمهم في شكل نادي الأشغال كشريك البنوك العمومية.

ثانيا- الهيئات المستحدثة:

1: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " ANSEJ"

(Agence nationale de soutien à l'emploi jeunes)

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96. 296 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1417هـ الموافق ل 8 سبتمبر 1996م والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98. 231 المؤرخ في ربيع الأول عام 1419 الموافق ل 13 يونيو 1998، طبقا لهذا المرسوم تنشئ هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعرف بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وتأخذه هذه اللائقة لسلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والتضامن المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، ويمكن تعريفها كما يلي" الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هي مؤسسة عمومية مكلفة تشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة." كما عرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في الآونة الأخيرة جملة من التدابير لتعزيز هذه الآلية التي تهدف الى تشجيع ودعم الشباب أصحاب الأفكار الاستثمارية الراغب في إنشاء مشروع استثماري تصل تكلفتها الى 10,000,000دج، وذلك من خلال منح امتيازات تشجيعية وتسهيلات عديدة تتمثل في:

- مساعدات مجانية (استقبال، اعلام، مرافقه، تكوين)
- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الانجاز والاعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال.)
- الإعانات المالية (قروض بدون فائدة، تخفيض نسب الفوائد البنكية.)

حيث وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل وتطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية.

2.الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:(ANADE)

التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:(AzNADE)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20- 2020، بهدف تقديم الدعم والمساعدة لتطوير المقاولاتية في الجزائر. تعمل الوكالة على توفير مجموعة من الخدمات والبرامج التي تهدف إلى تشجيع إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي، التقني، والتدريبي لأصحاب المشاريع والمقاولين.

تهدف الوكالة إلى تعزيز روح المقاولاتية والابتكار بين الشباب الجزائري، بالإضافة إلى المساهمة في خلق فرص عمل جديدة ودعم الاقتصاد الوطني. تعتبر ANADE جزءًا من الجهود الحكومية الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية من خلال دعم وتنمية القطاع الخاص

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية National Entrepreneurship Support And Development Agencyالمعروفة بـ "NESDA" دورًا أساسيًا في تكثيف النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتساهم في خلق فرص العمل وامتصاص البطالة، كما تسعى إلى تطوير التعاقد الخارجي وزيادة الصادرات.

مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تتولى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب المهام التالية: (296، 1996)

- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية وتشغيل الشباب.
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، خاصة منها الإعانات والتخفيض في نسب الفوائد.

- تتابع الاستخبارات التي ينجزها الشباب أصحاب المؤسسات، مع الحرص على احترامها لبنود دفتر الشروط التي تربطهم بالوكالة,
- إتاحة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي وتقني والتشريعي والتنظيمي لأصحاب المؤسسات لممارسة نشاطهم.
- تقديم الاستشارات ويد المساعدة لأصحاب المؤسسات، وذلك من حيث التسيير المالي وتعبئة القروض.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية، في إطار التركيب المالي للمؤسسات وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجازها.
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسة الجدوى وقبائل نموذجيه للتجهيزات، وتنظيم دورات التدريبية لأصحاب المؤسسات لتكوينهم والتجنيد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

ويسير الوكالة مجلس توجيه، ويديرها مدير ومجلس مراقبة.

أنواع التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة:

أ- التمويل الخاص: في هذه الحالة يكون رأس مال المؤسسة ملكا كليا لصاحبها، وتساهم وكاله ense في انشاء المؤسسة من خلال تقديمها للإعانات الجبائية وشبه الجبائية.

ب- تمويل الثنائي: في هذه الحالة يكون رأس المال الأولي عبارة عن مساهمة مالية من قبل المؤسسين، والثاني قرض بدون فائدة من قبل ANSEJ.

ج- تمويل الثلاثي: التمويل الثلاثي يلتزم فيه كل من صاحب المشروع والبنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهذا النوع من التمويل يتشكل من:

1- المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع.

2- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

3- قرض بنكي تخفيض فوائده بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض ممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

الامتيازات الممنوحة للمؤسسات من طرف الوكالة:

تساعد الوكالة للشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة وتقدم لهم بعض الإعانات لتحقيق أهدافهم المتمثلة في:

أ- الإعانات المالية: وتتمثل في: (عمارة، 2003، صفحة 13)

- القروض بدون فائدة: تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة قرض بدون فائدة، وهذا القرض يتعلق بصيغ التمويل الثنائي وتمويل الثلاثي.
- ثلاث قروض اخرى بدون فائدة تمنح الشباب أصحاب المشاريع وهي:

1- قرض بدون فوائد لاقتناء ورشات متنقلة 50,000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.

2- قروض بدون فائدة للكراء.

3- قروض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل الى 1,000,000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للجامعيين (أطباء، محامون...الخ)

- تخفيض نسبة الفائدة: تأخذ الوكالة على أعتقه جزء من الفوائد المتعلقة بالقرض البنكي الذي يمنحه المؤسسة المصغرة، وهذا التخفيض يتعلق بصيغ التمويل الثلاثي، حيث نسبة التخفيض البنكي إلى 100% بالنسبة الى كل نشاط.

ب- الإعانات الجبائية وشبه الجبائية: تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الاقصى للاستثمار فيها 4 مليون دينار جزائري من تسهيلات جبائية وشبه الجبائية هامة خلال فترة تنفيذ وإنجاز المشروع، ومنها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والرسوم نقل الملكية والإعفاء من حقوق عقود التسجيل ومن الرسم العقاري على البنايات والاستفادة من معدل المنخفض بخمسة بالمئة المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة، كما تستفيد هذه الوسائل المصغرة خلال فترة التشغيل والانتاج من الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل من الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني (يخلف، 2004/2003، صفحة 283)

وتتكون هذه الاستفادة كما يلي:

1- في مرحلة إنجاز المشروع:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

2- مرحلة استغلال المشروع:

- لمدة ثلاثة 03 سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو ست 06 سنوات للمناطق الخاصة.
- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاط المهني.
- تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاث عمال على الاقل مده غير محددة.
- عند نهاية فترة الاعداد تستفيد مؤسسة المصغرة لتخفيض جبائي بـ: 70% خلال السنة الاولى من الضرائب، 50% خلال السنة الثانية من الضرائب، 25% خلال السنة الثالثة من الضرائب.
- من رسم العقاري على البنايات واضافات البنايات.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر ممتلكات الثقافية.

وكان للوكالة العديد من الآثار الإيجابية، حيث ساهمت في القضاء على البطالة ومساعدة الشباب على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، واسترجعت البنوك والمؤسسات المالية وظيفتها كوسيط بين الأعوان الاقتصاديين. ومع هذا تميزت ببعض النقائص أهمها غياب

المتابعة التامة في تنفيذ المشاريع وطول مدة الإجراءات الإدارية إلى جانب نقص الشفافية وسيادة البيروقراطية والرشوة في توزيع المشاريع.

2_ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

عقد التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي الملعقة في ديسمبر 2002 حول موضوع تجربة القرض المصغر في الجزائر، والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمجرم المرسوم التنفيذي رقم 04. 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، حيث ما نصه المادة الأولى طبقا للمادة السابعة من المرسوم الرئاسي 04. 13 والمتعلق بجهاز القرض المصغر تحت هيئه طابعه خاص تسريع عليه أحكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتدعى في صلب النص الوكالة. (04، 2004)

يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة في مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع، وهو موجه الى اشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بالنشاط معيشي مصغره الدعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريح، ويعتمد هذا الجهاز على منح قرض فاذا كانت سلفية ثلاثية وهي في اغلب الاحيان تكون بالتعاون مع البنك، أما الحالة الخاصة وهو قرض بدون فوائد لشراء المواد الاولية فتكون من الوكالة لوحدها وهذا في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة تصل الى غاية 1.000.000 دج يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل، وتكون مرفقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

وتعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المستغرق في جهاز مسير لهذا البرنامج على تطبيقه وتفسير ميدانيا لتمكين الأفراد الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والانطلاق في مشاريع مصغرة منتجه منتجة للسلع والخدمات، مع استثناء النشاطات التجارية من الإعانات والخدمات التي يوفرها الجهاز، بالإضافة إلى ذلك لا يقتصر دور الوكالة على تقديم مساعدة المالية فقط،

بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كتالوج، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، التكوين لتسيير المؤسسة، وكذا إعطاء فرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات ، اين يتم تنمية المعارف واكتساب الخبرات المختلفة وكذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم، وتتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الاجهزة الاخرى لكونها تتوفر على خلايا مرافقة متواجد على مستوى الدوائر، حيث يحصل المواطنون على التوجيه والمرافق مما ذنبهم على التنقل إلى عاصمة الولاية للاستعلام وإيداع ومتابعة ملفاتهم، وكل هذا سمح للوكالة بأن تكون ذات فعالية كبيرة في تحقيق نشاطات اقتصادية مدرة للدخل، والمساهمة في خلق مناصب عمل للكثيرين وحتى من فئة النساء الماكثات في البيوت اللائي شققن طريقها بثبات في عالم الشغل في تخصصات الفلاحة، الحرف، الصناعات التقليدية والخدمات، وأصبح نشطها يساهم بشكل كبير في تدعيم ميزانية الأسرة ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفه بدون فائدة من الوكالة وبالتالي فهو موجه إلى:

- البطارية المسجلين في صندوق الوطني للتامين عن البطالة بما فيهم اولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم
- المرأة التي ترغب في العمل ببيتها
- الأشخاص لاسيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي
- حاملي شهادة التكوين المهني
- الحرفيين
- المواطنون القاطنون بالقرى والبوادي.

وبصفه عامه فان هذا الجهاز موجه الى فئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة منها القرض في إطار المؤسسات المصغرة، وذلك بسبب شرط السن او التأهيل أو سبب القدرة المالية الشخصية.

- تسير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.

- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارات و ترافقهم في أنشطتهم.
- تمنح قروضا بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي يجيزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة الى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يأتي:

- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في اطار التركيب المالي للمؤسسات وتنفذ خطة التمويل ومتابعة انجاز سريع واستغلال أو المشاركة لتحصيل الديون غير المسددة في أجلها.
- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة هدفها والقيام بأنشطة إعلامية تحسيسية، وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك الحساب الوكالة.

3- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC)

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هو هيئة حكومية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 94. 188 المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم 35 و 50 سنة، والذين فقدوا منهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات، كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين من خلال خلق نشاط خاص بهم لإعادة ادماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل، بموجب المرسوم الرئاسي 10. 156 المؤرخ في 20 ديسمبر2010 والمتمم للمرسوم الرئاسي 03-514 المؤرخ في

ديسمبر 2003 اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات هذه الفئة من المجتمع والتي تهدف أساسا إلى تطوير ثقافة المقاولة. (94.188، 1994)

مهام الصندوق:

عرفه الصندوق عدة محطات في مساره، حيث في كل مرة توكل له مهام جديدة من قبل السلطات العمومية، وبالإضافة الى مهنة التأمين على البطالة منذ إنشائه، أسند إليه سنة 1998 مهمة دعم وإعادة إدماج البطالين ومساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات، كما أسندت إليه مسؤولية المتابعة والتسيير والإشراف القانوني على جهاز التكفل بالبطالين ذوي المؤسسات والمبالغ عمرهم بين 35 و50 سنة بالإضافة إلى ما سبق توكلوا للصندوق المهام التالية:

- إعداد استراتيجية وتخصيص لأصحاب المشاريع فضاء يضمن لهم التوفيق المهني والاجتماعي تماشيا مع الأسس القانونية المسيرة لجهاز دعم إحداث توسيع النشاطات من طرف البطارية ذوي المشاريع.
- إرساء ميكانيزمات داخلية وبناء شراكة وطيدة مع وزارات ومؤسسات تعمل على تجسيد صلاحيته الجديدة وتقديم خدمات لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والمصادقة على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء والاعتماد.

التركيبة التمويلية للصندوق:

يطبق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أسلوب التمويل الثلاثي، حيث يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الإعلانات والامتيازات المقدمة من طرف الصندوق: توجد عدة امتيازات يقدمها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة تتمثل في: (مسعودي، صفحة 10)

- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية.
- الإعفاء من حقوق التجديد العقود التأسيسية.

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على النشاط المهني.
- للاستفادة من قرض غير مكافئ (بدون فوائد) ممنوع من الصندوق.

بالإضافة إلى هذه الامتيازات يستفيد أصحاب المشاريع من عدة تشريعات أخرى ذلك وفقا لتعديلات 2001 المتمثلة في 2

- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة شهرا واحدا بدلا لستة أشهر
- رفع مستوى الاستثمار من 05 ملايين دج الى 10 ملايين دج.
- الالتحاق بالجهاز من 30 سنة بدلا من 35 سنة.
- توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد المثيرة على القروض البنكية كالتالي 80% بالنسبة للشمال. 95% بالنسبة للجنوب والهضاب. ليشمل بذلك نشاطات البناء، والأشغال العمومية والمياه والصناعات التحويلية.
- تمديد فترة تسديد القرض البنكي بثلاث سنوات بالنسبة لإجمالي القروض والفوائد بأربع سنوات.
- منح قرض اضافي بدون فوائد بقيمة 50,000دج للتكفل بكراء محل يشغل العيادة الطبية، مكتب هندسة معمارية او مكتب محاماة...الخ.

ونظرا لمخاطر قروض الاستثمارات تم انشاء صندوق الضمان وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 04. 03 المؤرخ في جانفي 2004، كما أنه يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومقرها داخل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة ويهدي في هذا الصندوق أساسا إلى ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 30 و35 سنة، وبهذا يكون صندوق إليه اخرى تسعى للتقليل من المشاكل المتعلقة بالضمانات المشروطة من قبل البنوك والتي غالبا لا تتوفر عند أصحاب المشاريع.

المطلب الثاني: مصادر التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سعيا من الحكومة الى تدعيم الجوانب المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بادرت الى وضع جملة من الأليات والإجراءات منها :

أولا- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

Ministère de l'industrie la petite et moyenne entreprise et de la promotion d inversement

في اطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشئت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات، لتتحول بموجب المرسوم 211.94 المؤرخ في 18 جولية 1994، لتوسيع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي 00-190 المؤرخ في 11 جولية 2000، ثم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 ثم انشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لتدعم وترافق انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (عبدالله، 2013)

تتولى هذه الوزارة القيام بعدة مهام نذكر منها- تأطير التظاهرات الاقتصادية لترقية نشاطات المؤسسات الصغيرة وتنشيطها

- تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج النشاطات القطاعية التي تعدها الوزارة وتقيم اثارها حصيلة نشاطاتها.

- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تدعيم اعمال الحركة الجمعوية المهنية والفضاءات الوسطية والهيئات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المساهمة في تنفيذ سياسات التكوين وترقية القدرات البشرية

ـ اعادة النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ـالمساهمة في انشاء خريطة مكان وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصدير وفرص الاستثمار وتحيينها من خلال المعلومات المتعلقة بقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ـترقية استثمار الشراكة الوطنية والأجنبية وخاصة في مجال المناوب

ـوبهذه المهام تساهم بفاعلية في توجيه وتأطير ومراقبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانشئت ادارتها العديد من المؤسسات، المتخصصة منها:

1ـ**المشاتل:** قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع الإطار القانوني التشريعي والتنظيمي الذي يسمح بإنشاء مشاتل، وتم في هذا الإطار اصدار المرسوم التنفيذي رقم 03-87 المؤرخ في 25 فيفري 2003 حيث تعرف بانها مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تهدف الى مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (رشيد، 2012)

وتعرف مشتلة المؤسسة على انها "مشتلة صغيرة قائمة بذاتها، يقوم بتسييرها شخص مؤهل، تعمل على توفير الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار، وكذلك الدعم النقدي والتجاري والمالي بسعر معقول بهدف شحنهم بدفع اولي يمكن منن تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق وتكمن المؤسسات من تثبيت اقدامها في دنيا الاعمال، وتأخذ المشتلة ثلاثة اشكال.

المحضنة: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرة.

نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين الى ميدان البحث.

وتهدف مشاتل المؤسسات أساسا الى مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل الانشاء والتأسيس من خلال ـتطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي،

المشاركة في الحركة الاقتصادية، والعمل على ان تصبح في المدى المتوسط عاملا لاستراتيجيات التطور في أماكن تواجدها.

- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.

- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجديدة

- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة

- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل

وبناء على الأهداف المحددة تقوم مشاتل المؤسسات بالمهام التالية: (رشيد، 2012)

ـ استقبال واحتضان ومرافقة المشاريع حديثة النشأة لمدة معينة وكذلك أصحاب المشاريع.

ـ تقوم المشاتل بوضع محلات تحت تصرف المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة

ـ فحص مخططات الاعمال للمستأجرين المتحصلين الحاملين للمشاريع داخل المشتلة .

ـدراسة كل اشكال المساعدة والمتابعة.

ـاعداد مخطط توجيه لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة.

ـدراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الجديدة واقامتها .

ـمساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها .

2- مراكز التسهيل: هي مؤسسات عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصنة المعنوية والاستقلال المالي، كما ان انشاء مراكز تسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف أساسا إلى :

ـ دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العمل على تطوير ثقافة المقاومة بشكل يسمح بتزايد عدد المؤسسات بالجزائر من خلال:

وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئ المؤسسات والمقاولين

ـ تطوير ثقافة المقاولة

ـضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدة الصناديق المنشاة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا لتنظيم المعمول به .

تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها.

تشجيع تطوير التكنولوجيا الجديدة لدى صاحب المشاريع.

إنشاء مكان التقاء بين عالم الاعمال والمؤسسات والإدارة المركزية والمحلية.

ـ تشجيع النسيج الاقتصادي المحلي.

ـ مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي

ـ توفير المعلومات الضرورية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

كما تقوم مراكز التسهيل بمهام عديدة أهمها:

ـ دراسة الملفات التي يقدمها حاملو المشاريع او المقاولين على متابعتها.

ـ مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل والمقاولين في ميدان التسيير والتكوين.

ـ تشجيع نشر المعلومات بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار

ـ تقيم خدمات في مجال الاستثمار في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الاشكال الاخرة المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ـ دعم تطوير القدرة التنافسية.

ـ المساعدة على نشر التكنولوجيا الجديدة.

3- المجلس الوطني الاستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يعرف على انه جهاز استثماري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن مهامه: (قطاف، 2007/2006، صفحة 106)

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعين، وهذا يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير هذا القطاع.

- تشجيع وترقية انشاء الجمعيات المهنية وجمع والمعلومات المتعلقة بمنظمات ارباب العمل والجمعيات المهنية .

ثانيا : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR ":

عبارة عن مؤسسة عمومية تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 . 373 بتاريخ 11 نوفمبر 2002 ، وانطلق نشاطه الفعلي في مارس - 2004 براس مال قدره 30 مليار د ج ، ويتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، ويهدف الى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات **الصغيرة** والمتوسطة ان تنجزها. (02-373، 2002، صفحة 13)

مهام الصندوق FGAR:

من أهم المهام التي يتولى الصندوق القيام بها

-تدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجال الإنشاء المؤسسات وتوسيعها وتجديد التجهيزات.

- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق والتسليم شهادة الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك المؤسسات المالية.

- القيام بكل عمل يهدف الى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات.

المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات.

وفي إطار تحديث الصندوق فقط رفعت نسبة ضمان مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 25 مليون دينار جزائري الى 50 مليون دينار جزائري بقرار من مجلس إدارة الصندوق، وفي إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى السماح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإطلاق مشاريع واسعه وكبيره بضمانات مالية، فقد منحه الاتحاد الاوروبي في اطار برنامج" ميدا MEDA" منحه بلغت قيمتها 20 مليون اورو سلمت لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تمويل وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصل قيمة ومن المؤسسات التي يتكفل صندوق ضمان القروض بضمانها ماليا بفضل مبادرة المندرجة في اطار الشراكة إلى 15 مليار سنتيم، وبهذا يكون صندوق ضمان القروض قد مكنا القروض من ضمن القروض العملية في حالة فشل مشروع وخسارة المؤسسة وهذا ما يعطي دفعا في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

خصائص الصندوق FGAR:

يخدم هذا الصندوق السياسة العامة للحكومة على اعتبار أنها مخصصاته تتكون من مساهمة الدولة، ويقدم الصندوق المساعدات للمؤسسات التي استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية، لكن لا تملك ضمانات أو تملك ضمانات غير كافية ويمكن أن تصل نسبة ضمان القرض الى 70% ويتم تحديدها من طرف مجلس الإدارة للصندوق ويقدم الدعم لمؤسسة المنخرطة فيه، والتي تدفع علاوة سنوية أقصاها 2% من مبلغ القرض خلال فترة الإقراض.

ميكانيزم نظام صندوق الضمان القروض:

يمكن تلخيص ميكانيزم أو مراحل ضمان القروض كما يلي:

- تقوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطلب القرض من البنك.
- تطلب المؤسسة من الصندوق ضمان قرض البنكي.

- تدفع المؤسسة المستفيدة من ضمان الصندوق على وسنويه تمنح للصندوق خلال مدة القرض.

- في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد المبلغ المقترض في ميعاد الاستحقاق، يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها مسبقا.

ثالثا: صندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

Caisse de garantie de crédit d'investissement de petites et moyennes entreprises

أنشئ هذا الصندوق بمبادرة السلطات العمومية لدعم خالق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتسهيل حصولها على القروض بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04.134 المؤرخ 19 ابريل 2004، إلا أنه بدا نشاطه هو الفعلي في السداسي الثاني لعام 2006 وهو عبارة عن شركة ذات أسهم.

مهام الصندوق:

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، بحيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دج.

- لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذلك القروض الموجهة للاستهلاك.

- يستفيد من ضمان القرض الممنوح للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق والإشارة فإنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطه الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركة التأمين وضمان قروض الاستثمار.

المخاطر المغطاة من طرف الصندوق:

- عدم تسديد القروض الممنوحة.

- التسوية أو التصفية القضائية للمقرض.

- ويتم تغطية المخاطر على اجل الاستحقاق براس مال وكذا الفوائد طبقا للنسب المغطاة، ويحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بـ قروض ممنوحة عند إنشاء مؤسس صغيرة ومتوسطة بنسبة 60% في حالات أخرى.

- كما تكون العلاوة المستحقة تغطية المخاطر بنسبة أقصاها 0.5% من القرض المضمون المتبقي، وتسددها سنويا حيث يتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق.

رابعا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

Agence nationale de développement de l'investissement

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 01.03 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، يتواجد مقرها في الجزائر ولها هياكل لا مركزية على المستوى المحلي والمعراج تمثيل في الخارج. (03،01، 2001)

تتولى الوكالة تجسيد تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير استثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية بمجال الاستثمارات بالتعاون مع الإدارات والهيئات المعنية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني.

مهام الوكالة: تمتلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سمعة جيدة لدى المستثمرين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانا، حيث تتولى المهام التالية:

- تطلع المستثمرين من خلال خاصية موقعها على الإنترنت وعلى بكائها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج.

- تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بانصاف وفي آجال قصيرة.

- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب... الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار.

- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

وهناك هيئات مكملة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أنشأتها لغرض تسهيل مهامها تتمثل في:

1. المجلس الوطني للاستثمار:

يقوم هذا الجهاز بالمهام التالية:

- اقتراح استراتيجيات تطوير الاستثمار وأولوياتها.
- اقتراح تدابير محفزة للاستثمار لمسايرة التطورات الاقتصادية.
- فصل في المزايا الممنوحة للاستثمارات.
- يشجع الاستهداف مؤسسات وأدوات مالية لتمويل الاستثمار لتطويره.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ وترتيب الاستثمار وتشجيعه

2. وكالة التنمية الاجتماعية:

هي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني ، حيث يكمن هدفها في التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة، وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة الفقر والبطالة.

وتقوم بعدة مهام تتمثل في:

- الترقية، بالاختيار وتمويل الفئات المحتاجة والتي من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تمويل مشاريع لها منافع اقتصادية واجتماعية تستعمل يد عاملة كثيفة.
- طلب وجمع المساعدات المالية والهبات والإعانات لتجسيد مهمتها الاجتماعية.

3. بورصات المناولة والشراكة:

تعرف بأنها عبارة عن جمعيات لها طابع المنفعة العامة، أنشئت سنة 1991 لمساعدة برنامج الأمم المتحدة، وهي تستمد طابعها القانوني من القانون 90. 31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990، الخاص بالجمعيات، وتقوم بورصات المناولة وشركة بعدة مهام منها:

- الاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة.
- إعلام وتوجيه المؤسسات وتزويدها بالوثائق اللازمة

وشرعت اللجنة الأوروبية مع الجزائر بتنفيذ برنامج ميدا الذي نجد فيه" ميدا 20"، وهو ساري المفعول من 1995 الى 1999 ومن بين الأهداف المسطرة في هذا البرنامج: المساعدة في انتقال اقتصاديات الدول العربية إلى اقتصاد السوق لأجل تحقيق منطقة للتبادل الحر 2010. وتطوير التعاون الجهوي خارج الحدود.

وبلغت المساعدات المقدمة من طرف دول الاتحاد الاوروبي في إطار هذا البرنامج 5350 مليون يورو 90% منها مقدمة في إطار التعاون الثنائي، و10% منها خلصت التعاون الجهوي و18% من القيمة الكلية للبرنامج استخدمت في نطاق التصحيح الهيكلي للاقتصاديات.

وبرنامج " ميديا 20" الذي جاء ليعوض البرنامج السابق، ووافق عليه المجلس الأوروبي في نوفمبر سنة 2002 وهو يخص الفطرة 2000. 2006 ويتمم البرنامج السابق، ويهدف إلى دعم وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مما يسمح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق وتسهيل الوصول الى المعلومة والمتعاملين، كما صخر مبلغ 57 مليون أورو أي ما يعادل 3.9 مليار دينار جزائري لتجديد هذا البرنامج، وتستفيد من هذا البرنامج جل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة (مراكز التكوين، غرفة التجارة، مؤسسات دعم شركات المالية المتخصصة، مؤسسة التأطير العمومية والوزارات).

أهداف برنامج ميدا:

يهدف البرنامج بصفه اساسيه الى تقوية ودعم تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة، ولتحقيق هذا الهدف يسعى هذا البرنامج الى القيام بعمليات ترمي الى تطوير عقلية المسير بالموازاة مع التطور الحاصل في السوق خصوصا مع ظهور وازدهار السوق الأورو متوسطي، وفي محيط الأعمال والممارسة التسييرية.

- تحسين قدرات 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة للسماح لها بالتأقلم مع متطلب السوق من خلال 80 مشروع خاص بتكوين الاستثمار.
- تسهيل الوصول الى المعلومة المهنية لصالح مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص عبر 25 مشروع.
- تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات.
- أعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والتظاهرات الاقتصادية.

- تحقيق تكثيف النسيج المؤسساتي، وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المقاولة من الباطن.

4. برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر حتى مات عليها تحسين محيطها الاقتصادي وإعطاء المؤسسات الاقتصادية كافة الوسائل الضرورية لمواجهة المنافسة الأجنبية وجعلها في المستوى المطلوب من خلال تطوير قدراتها وتنويع نشاطاتها وفي هذا الصدد قامت الجزائر بعقد اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشغل أكثر من 20 عاملا، والتي تنشط في القطاع الصناعي والقطاع الخدمات الصناعية لتتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأوروبية.

وتعد الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي من أهم برامج وعمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث قرر الاتحاد الاوروبي في قمة" كان" في جوان 1995 دعم الإصلاحات الاقتصادية وهذا بتقديم المساعدات المالية والتقنية بلدان جنوب البحر المتوسط، وهي دول (الجزائر، قبرص، مصر، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، فلسطين، تونس، تركيا) للفترة 1995. 1999 عن طريق برنامج Euromed الذي خصص له الاتحاد الاوروبي 03 مليون أورو، ويسير هذا البرنامج للاشتراك مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية واللجنة الأوروبية في الجزائر، بالتعاون مع ممثلي حيث يتم تنفيذ الانشطة المقدمة من قبل فريق مشترك من الخبراء الجزائريين والأوروبيين مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجمعيات الرئيسية الاستثماريين على المستوى العالمي.

- استجابة أحسن الحاجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دعم يهدف إلى خلق شراكة مالية متخصصة.
- تحسين المحيط المقاولاتي عبر دعم المؤسسات المعنية مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: مساهمة مؤسسات صغيرة ومتوسطة في تنشيط الاقتصاد

أولا: مساهمة مؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل.

أصبحت مشكلة البطالة سيما مميزة الاقتصاديات المعاصرة، ومنذ سنوات دفعت غالبية الدول للاهتمام أكبر من مؤسسة صغيرة والمتوسطة، لذلك أن هذا الصنف من المؤسسات على الرغم من ضآلة حصته في السوق العالمي، فإنه يعتبر الوسيلة الفعالة على الامتصاص البطالة وبالتالي امتصاص الضغط الاجتماعي الذي تواجهه مختلف الحكومات، فهي تؤدي دورا رياديا في إيجاد فرص عمل واستعاد نسبة كبيرة من القواعد العامة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة مشكلة البطالة لضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تستقبل كم كبير من اليد العاملة سواء مؤهلة أو غير ذلك نظرا لقدرته على توفير عدة عناصر والتي يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1- عدم تطلبها لمهارة كبيرة: تعتبر مؤسسات صغيرة قادرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة هذا لأنها لا تتطلب من مهارات الفنية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة، كما ان الابحاث العلمية اثبتت انها تكلفه فرص العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة بشكل عام.

2- تمكنها من تشغيل العمال العاديين: تستقدم المؤسسات الصغيرة والعمال الذين لا يلبون احتياجات مؤسسات الكبرى، نتيجة ضعف مؤهلات الأمنية والميدانية وتوفر فرص كبيرة لفئات لم يسبق لها العمل في القطاع الرسمي.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المولدة لمناصب الشغل، وامتصاص البطالة وهو أحد أهداف الحكومة الذي يعتبر من أهم انشغالاتها حاليا، (الاحصائية، صفحة 17)

.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.

المتوسطة في الناتج الداخلي من خلال رفع مستوى التوظف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج، وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فكلما زاد توظيف ادى ذلك الى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، وجزء من هذا الطاقة اللي يوجه للاستهلاك مباشرة من الاسواق، اما الجزء المتبقي كيف يوجه للاستثمار في المشاريع الصغيرة، أو ضد حرف المؤسسات المالية التي تواجه بدورها الى الاستثمار، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع معدلات الارتوازية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق مما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة، وتؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات على العديد من القطاعات الاقتصادية.

بالإضافة إلى تجاوز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عن تلك التي تحققها المؤسسات العمومية، إلا أنه عرف تراجع ويمكن إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النادي داخلي الخام كما يلي:

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عام 2021:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في الاقتصاد الجزائري، حيث تُعتبر أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. في عام 2021، كانت مساهمة هذه المؤسسات ملموسة في عدة جوانب:

1. **زيادة الناتج الداخلي الخام:**
   - ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في نمو الناتج الداخلي الخام من خلال تنويع الإنتاج وزيادة الإنتاجية.
2. **خلق فرص العمل:**

- وفرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عددًا كبيرًا من فرص العمل، مما ساهم في تقليل معدلات البطالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

3. **تنويع النسيج الصناعي:**
   - أسهمت هذه المؤسسات في تنويع القاعدة الصناعية في الجزائر، مما قلل من الاعتماد على قطاع النفط والغاز وحده.
4. **التنمية المحلية:**
   - ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المناطق الريفية والمحلية من خلال إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة تعمل على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز البنية التحتية.
5. **الابتكار والتكنولوجيا:**
   - لعبت هذه المؤسسات دورًا مهمًا في تبني التكنولوجيا والابتكار، مما ساعد في تحسين جودة المنتجات والخدمات وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.
6. **التمويل والدعم:**
   - استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من برامج التمويل والدعم التي قدمتها الحكومة الجزائرية، مما مكنها من التوسع والنمو.

في الختام، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، حيث تسهم بشكل فعال في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رغم توالي الإجراءات الاقتصادية التي تسعى من خلالها الدولة لترقية مساهمة مؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، إلا أنه تبقى هناك بعض الصعوبات والعوائق التي تواجه إقامة مثل هذه المشروعات، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- العوائق الإدارية والقانونية: لا تزال الإدارة في كثير من الدول العربية والنامية ومن بين الجزائر تؤثر بطئها وثق إجراءاتها البيروقراطية على هذا النوع من المؤسسات، حيث أن محيط المؤسسة أصبح غير ملائم، فعلى سبيل المثال يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة للقيام بالإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة تشغيل تصل الى خمسة سنوات حسب معطيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وبالتالي نؤكد نتيجة ما توصل

إليه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بان المشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

أما بالنسبة للعوائق القانونية، تتمثل في عدم وجود استقرار في قوانين والتشريعات التي تحكم وتسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية....الخ.

2-عوائق التمويل: يعتبر من أهم الصعوبات نظرا للنقص الكبير في التمويل البنكي لمثل هذه المؤسسات اضافة الى غياب الأسواق المالية في الدول النامية، حيث نجد أن هذه المشاريع تعتمد أساسا على التمويل الذاتي في شراء الأصول الثابتة وتسير دورة الاستغلال، وهذا النوع من التمويل غير كاف، وبالتالي يؤثر على توسيع المشروع.

أما فيما يخص دور البنوك التجارية في تمويل مشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، فقد بينت دراسات عديدة عدم قبول أو قدرة البنوك على تمويل هذه المشاريع سواء عند انشائها او توسيعها، مبررا بـ: (لقرط، 2004، صفحة 122،123)

- ضعف القدرة على التوفير البيانات المالية والتشغيلية، مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمشروع من قبل البنك، أي صعوبة إعداد دراسة الجدوى.
- ضعف الضمانات المتوافر اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل.
- نقص خبرة تنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية.

3- عائق التسويق: يتمثل فيما يلي: (مومياك، 1989، صفحة 25)

- عدم وجود بنك معلومات لهذه المؤسسات عن أسواقها، فضلا عن عدم قيامها بالبحوث التسويقية.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب اعتماد شبه كلي لهذه المؤسسات في التموين بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج في الخارج.
- الافتقار الى التصاميم والمواصفات والمعايير المعمول بها عالميا.

- عدم وجود حماية المنتجات المحلية تجاه المنتجات الأجنبية التي تتمتع بمناعة قوية.
- ظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة أقل.

4- صعوبة الحصول على العقار المناسب: صعوبة الحصول على العقار المناسب لإقامة المؤسسة وان وجد فانه يكون بعيد عن نقاط البيع وعن مستودعات التموين بالمواد الأولية، مما يكلفها نفقات نقل اضافية.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا حاسمًا في تنويع الاقتصاد الجزائري بعيدًا عن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات. في عام 2021، كانت مساهمة هذه المؤسسات في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات ملحوظة ومهمة، حيث (بلعيد، 2021):

1. **تنويع القاعدة الاقتصادية:**
   - ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع القاعدة الاقتصادية للجزائر من خلال تطوير قطاعات متعددة مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، الخدمات، والسياحة. هذا التنوع يساعد في تقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز.
2. **تعزيز النمو الاقتصادي المستدام:**
   - أسهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال زيادة الإنتاجية والكفاءة في القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات. هذا النمو يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة.
3. **تشجيع الابتكار وريادة الأعمال:**
   - لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في تشجيع الابتكار وريادة الأعمال، مما أدى إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري على المستويين المحلي والدولي.
4. **تحسين الميزان التجاري:**
   - من خلال تطوير صناعات تصديرية جديدة وتقليل الاعتماد على الواردات، ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين الميزان التجاري للجزائر وزيادة العائدات المالية من الصادرات غير النفطية.
5. **خلق فرص العمل:**

- وفرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عددًا كبيرًا من فرص العمل في مختلف القطاعات، مما ساهم في تقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة للسكان.

6. **التنمية الإقليمية:**

- أسهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق في الجزائر، من خلال إقامة مشاريع اقتصادية في المناطق الريفية والنائية، مما ساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.

المطلب الرابع: الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في الجزائر لعامي 2023 و2024

أظهرت الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في الجزائر لعامي 2023 و2024 أنها تلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد الوطني. في عام 2023، ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) غير المتعلق بالمحروقات، حيث تركزت جهود الحكومة على تعزيز هذا القطاع من خلال تحسين سياسات التمويل والدعم. (موقع البنك الإفريقي للتنمية، 2023)

وفقًا لآخر البيانات المتاحة، تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 40% من إجمالي العمالة في الجزائر وتساهم بنسبة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير المتعلق بالموارد الطبيعية، مما يعزز من التنوع الاقتصادي ويقلل من الاعتماد على قطاع المحروقات ▮(في سياق عام 2024، تستمر الجهود الحكومية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التمويل والمشاريع التي تستهدف تحسين البنية التحتية الاقتصادية وتعزيز بيئة الأعمال. تشمل هذه الجهود تقديم حوافز مالية وتسهيلات مصرفية لتحفيز النمو والاستدامة في هذا القطاع الحيوي(إذا كنت بحاجة إلى معلومات إضافية أو تفاصيل محددة حول الإحصائيات والبرامج الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يمكنك زيارة المصادر المتاحة أو المواقع الرسمية التي تقدم تقارير مفصلة حولهذه الموضوعات

في عام 2023، شهد الاقتصاد الجزائري نموًا ملحوظًا، حيث تسارع معدل النمو من 3.6% في عام 2022 إلى 4.2%. كان هذا النمو مدعومًا بشكل كبير من قطاعات الهيدروكربونات، الصناعة، البناء، والخدمات. على الرغم من هذا النمو، بقيت معدلات البطالة مرتفعة، حيث وصلت إلى 14.9% في عام 2022.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءًا مهمًا من الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. هذه المؤسسات تساهم بشكل ملحوظ في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط والغاز. في عام 2023، بلغت مساهمة هذه المؤسسات في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حوالي 6.5%.

بالإضافة إلى ذلك، تبنت الحكومة الجزائرية سياسات لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك توفير تسهيلات مالية وتخفيف اللوائح التنظيمية لتعزيز البيئة الاقتصادية لهذه المؤسسات. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات كبيرة مثل الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا، بالإضافة إلى المنافسة من الشركات الكبيرة.

تُعد هذه المؤسسات أساسية في خلق فرص العمل وتقليل البطالة، حيث تشكل حوالي 70% من إجمالي فرص العمل في القطاع الخاص.

خاتمة الفصل

بالرغم من الإنجازات المحققة، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة تحديات تشمل القيود التمويلية، البيروقراطية، ونقص البنية التحتية الداعمة. ومع ذلك، فإن تعزيز الدعم الحكومي وتوفير بيئة عمل ملائمة يمكن أن يسهم في تعزيز دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة خارج قطاع المحروقات.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محورًا حيويًا في الاقتصاد الجزائري، حيث تسهم بشكل كبير في التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها، مثل الحصول على التمويل والتكنولوجيا، فإن دعم الحكومة المستمر يعزز من قدرتها على مواجهة هذه التحديات والازدهار.

تساهم هذه المؤسسات بشكل كبير في خلق فرص العمل، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. إن السياسات الحكومية الداعمة وتوفير التسهيلات المالية والإدارية تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز دور هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني.

بالمضي قدمًا، من الضروري الاستمرار في تطوير السياسات الداعمة لهذه المؤسسات والعمل على توفير بيئة استثمارية مواتية تمكنها من النمو والازدهار، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

في الختام، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمودًا فقريًا لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث تسهم بشكل فعال في زيادة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

الفصل الثاني

دراسة حالة شركة استراد

الأسماك Royaume Fish

المبحث الأول: عموميات حول شركة Royaume Fish

المطلب الأول: تعريف شركة Royaume Fish

تعد royaume Fish شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في مجال استراد الأسماك بكل أنواعها الطازجة والمجمدة لإعادة بيعها على حالها ، يوجد مقرها في مدينة بني صاف ولاية عين تيموشنت وتعد من أبرز المؤسسات الرائدة في هذا المجال في الغرب الجزائري لما تملكه من مكانة في السوق الوطني.

أنشات الشركة في 19 فيفري 2019 من طرف الشريكين (أ) و(ب) بنسبة تقدر ب 50% لكل واحد منهما.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة Royaume Fish

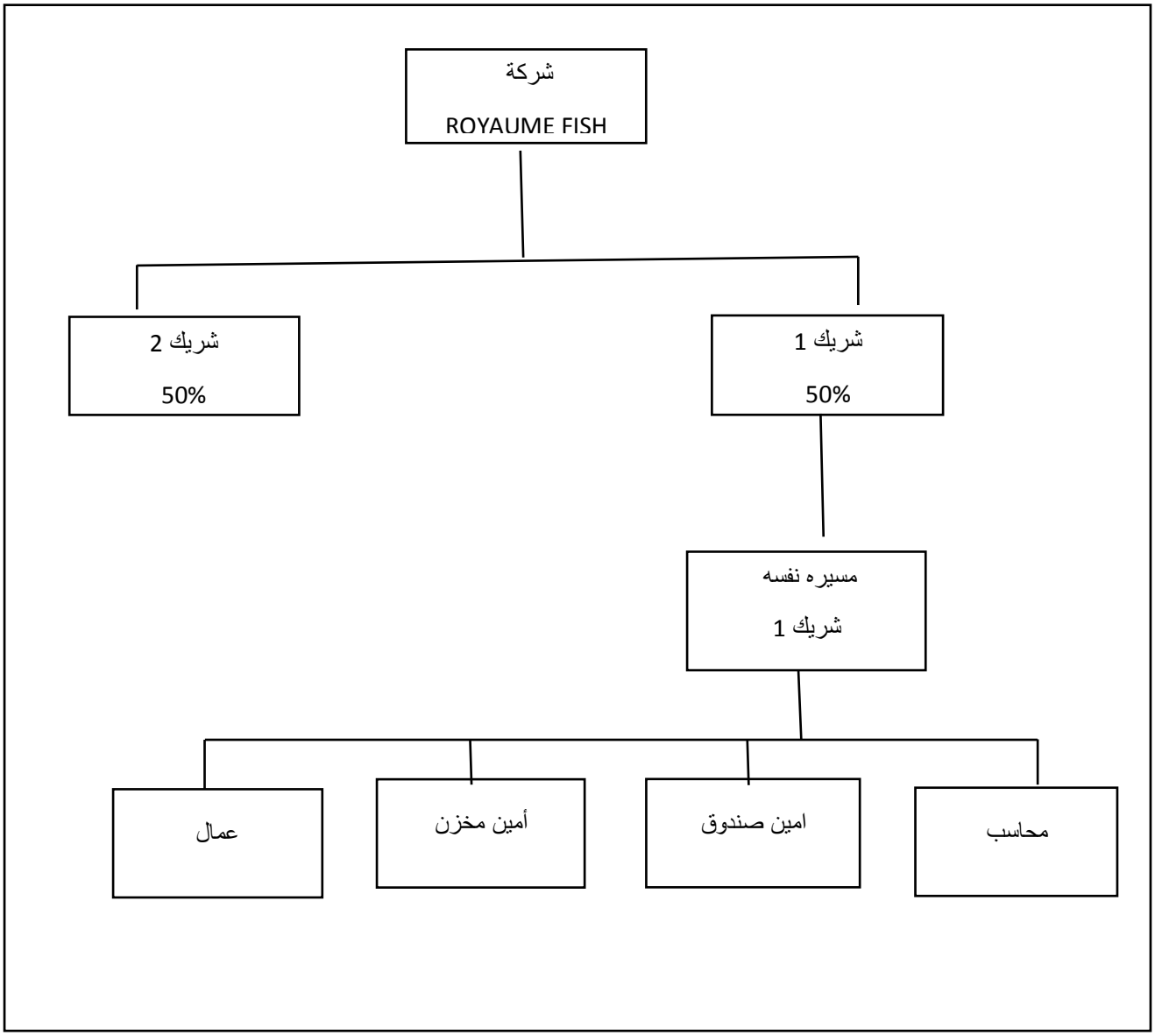

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات الشركة

- ✓ **مسير الشركة**: يوجد على رأس الهيكل التنظيمي للشركة يتمثل دوره في القيام بإجراءات القانونية والإدارية للشركة وله الحق في تسيير كل الممتلكات الخاصة بالمؤسسة والتوقيع على كل أوراق بصفته شريكا في هذه الشركة بنسبة 50% .
- ✓ **المحاسب**: يقوم بكل الإجراءات المتعلقة بالمحاسبة مثل تسويات ميزانية الشركة والتصريحات الضريبية الشهرية مثل G50 كما يقوم بإجراءات المتعلقة بالضمان الاجتماعي للعمال.
- ✓ **امين الصندوق**: مهمته هو تسيير الموارد البشرية للشركة من تقديم الأجور للعمال وكذلك هو المسؤول عن عملية بيع السلع او بالأحرى كل المعاملات المالية للشركة.
- ✓ **أمين المخزن**: له دور هام وفعال في الشركة حيث يقوم بمراقبة دخول السلع الى المخزن وغرف التبريد وكما يوجه ويوزع المهام للعمال داخل المخزن.
- ✓ **عمال**: ينقسمون الى عدة أصناف منها:

1- **عمال الصيانة**: هم العمال مخصصون في صيانة كل ما يتعلق بالكهرباء والغاز في المخازن وخاصة في غرف التبريد

2- سائقين: مهمتهم سياقة او نقل السلع في السيارات او الشاحنات التابعة للشركة.

3- عمال آخرون: هم عمال يقومون بمهن أخرى مثل ترتيب السلع في الخازن وتنظيفها.

المطلب الثالث: أهداف شركة SARL REYAUM FICH:

- توفير وسد احتياجات السوق الوطنية من أسماك الطازجة والمجمدة

- توفير مناصب شغل من الدرجة الأولى للشريك الأول والثاني بما انها شركة اشخاص مما يطيحوا فرص عمل لأشخاص اخرين والتمتع بحقوقهم خاصة فيما يخص الضمان الاجتماعي

- توفير الأسماك بأسعار مناسبة للزبون من خلال التوسع في نقاط البيع

- زيادة إنشاء منافذ بيع المنتجات السمكية خاصة خلال الندرة

- الاطلاع على الأسواق الخارجية مما يتيح للمتعامل الاقتصادي من توفير المنتوج باثمان مناسبة وبأنواع مختلفة حسب السوق الوطني

- خلق فرص تعارف بين متعاملين اقتصاديين من خارج الوطن بغرض تبادل خبرات خاصة في مجال تسويق الأسماك.

المبحث الثاني: الإجراءات والمشاكل التي واجهة الشركة والوضع المالي لها

المطلب الأول: الإجراءات القانونية المتخذة لإنشاء الشركة :

للقيام بعملية الاستراد يجب اتباع عدة إجراءات قانونية من بينها:

- انشاء سجل تجاري صالح لمدة سنتين قابل للتجديد يحمل رمز نشاط المنتجات المراد استرادها .

- طلب شهادة الاحترام من مديرية التجارة التي بدورها مرتبطة بدفتر الشروط الحاص بالشركة .

- انشاء ملف جبائي (التعريف الجبائي للشركة) LENIEFE

- طلب ترخيص الاستراد من وزارة التجارة عبر المنصة الرقمية لها عبر فروعها (ALGAX)

- طلب الفاتورة الشكلية من المورد في الخارج (بلد اسبانيا والبرتغال) عند الانتهاء من الإجراءات السابقة.

- طلب التوطين البنكي من المنصة الرقمية من البنك المتعامل معه (الفاتورة الشكلية).

-وصول الفاتورة النهائية للسلع المراد استرادها تقدم للبنك كل الوثائق المذكورة أعلاه وحساب قيمة الفاتورة بالعملة الوطنية ونقوم بدفع مبلغ مستحق للفاتورة.

- قيام البنك بعملية التوطين.

- تقديم فاتورة السلع المواطنة للمصرح الجمركي لحساب مبلغ الرسوم الواجب دفعها بصك بنكي .

يقوم مفتش بيطري على مستوى الميناء بفحص السلع بالعين المجردة اذا كانت طازجة واذا كانت مجمدة في مخبر الطب البيطري

يقوم أعوان التجارة على مستوى الميناء بمراقبة الملصقات وطريقة حفظ السلع

عند الانتهاء من كل الإجراءات السابقة يقوم المفتش الرئيسي للجمارك بالتصريح للسلع للخروج من الميناء.

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه عملية الاستراد :

- يتم منح رخص الاستراد كل ستة أشهر وهذا لا يتوافق مع توفر منتجات صيدية وينتج عن ذلك ارتفاع سعرها.

- ارتفاع سعر النقل البحري للسلع مما ينتج عن ارتفاع سعر المنتجات.

- انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك يؤثر سلبا على الاستراد.

- السوق الموريتانية والسنغالية بعيدة مقارنة بالسوق الاسبانية بالنسبة للمنتجات البحرية الطازجة.

- عدم توفر المنتجات البحرية الاسبانية الطازجة يؤثر على الأسعار يعني ارتفاعها.

- وجود السوق الموازية يؤثر على المستورد (عدم تمكن المستورد من الفوترة) يعني عدم تمكنه من البيع.

- عدم تمكن المستورد من بيع المنتجات الى بائعو الجملة يعني هم من يتحكمون في السعر احتراما لقانون التجارة (مستورد- بائعو الجملة - بائعو التجزئة) .

المطلب الثالث: الوضعية المالية للشركة

من خلال دراستنا الحالة المالية لشركة روايوم فيش للاسترداد بين الميزات المالية لسنوات 2021-2022-2023 نلاحظ ما يلي:

Bilon (actif)

Actif	2021	2022	2023	comparaisons	
				2023/2021	2023/2022
Investissement استثمار	6957920	6103928	5249937	-0.75%	-0.86%

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من مسير الشركة.

نلاحظ أن الشركة لم تستثمر منذ سنة 2021

نلاحظ أن استثمار الشركة في انخفاض متواصل جراء امتلاك بمقارنة سنة 2023 – 0.86% مقارنة 2022 و 0.75% - مقارنة بسنة 2021.

Actif	2021	2022	2023	comparaisons	
				2023/2021	2023/2022
STOCK مخزون	11857985	11857985	54834773	%46.2	%46.2

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من مسير الشركة.

نلاحظ أن المخزون في 2021 كان 11857985 ولم يتغير في سنة 2022.

وفي 2023 أصبح 54834773 يعني 46.2% مقارنة بـ 2021 و 2022 وهذا جراء نقص مبيعات وإنخفاض القدرات الشرائية يعني انخفاض الطلب.

Actif	2021	2022	2023	comparaisons	
				2023/2021	2023/2022
CLIEN زبون	62768427	39602950	41202950	65%	05%

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من مسير الشركة.

- نلاحظ أن ديون عملاء في سنة 2023 هي 05% مقارنة بين سنة 2022 يعني أن دين ارتفع نسبة 05%

- وإنخفض في سنة 2023 بـ 35% مقارنة بين 2021 يعني قد حصّلت الشركة 35% من الديون

Pilan passif

passif	2021	2022	2023	comparaisons	
				2023/2021	2023/2022
Capitaux propres	7271160	7993003	10146893	109%	126%

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من مسير الشركة.

نلاحظ أن الحالة المادية للشركة في ارتفاع مستمر وموجب وعند مقارنة 2023 مع 2022 نلاحظ قد ارتفع 126% وعند مقارنة 2023مع 2022 نلاحظ ارتفاع 109%

Passif	2021	2022	2023	comparaisons	
				2023/2021	2023/2022
Passif non Courants	59691000	59691000	59691000	——	——

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من مسير الشركة.

استقرار وعدم إضافة أي معدات الخاصة بنشاط الشركة من سنة 2021 حتى 2023 يعني لم تتغير

Passif	2021	2022	2023	comparaisons	
				2023/2021	2023/2022
PASSIF COURENT	50140942	60224215	58336218	%20	%03

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من مسير الشركة.

- ارتفاع مساهمة الشركاء من سنة 2021 الى 2022 نسبة 20% نتيجة الى مساهمات فردية جراء الأرباح المكتسبة سنة 2020 ومبيعات

- انخفاض نسبة المساهمة الفردية الى 03% جراء انخفاض رقم الاعمال يعني مبيعات الشركة

passif	2021	2022	2023	Comparaisons	
Chiffre d’effrit	158589360	91863935	41294720	2023/2021	2023/2022

Valeur ajouter	8839759	6895537	5854145	-38%	%38-
Résultat de exercice	1806960	721842	2153890	-29%	-49%
				—	—

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من مسير الشركة.

- انخفاض رقم الأعمال من سنة 2021 بنسبة 38% مقارنة بسنة 2022 ونسبه 38.4% مقارنة ب 2023

- انخفاض قيمة مضافة من سنة 2021 إلى 28% مقارنة بسنة 2022 بنسبة 49% مقارنة 2023 وكل هذا الانخفاض ناتج عن عدة أسباب وعوامل من بينها

-تعليق الاستيراد من والى اسبانيا

-اضافة رخصة من طرف وزارة التجارة

- نقص القدرة الشرائية

الخاتمة

تتفق معظم الدول والهيئات على الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جميع المجالات خاصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

إن التمويل المصرفي أحد أهم المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المتعلقة بتمويله في ظل ضعف القدرات التمويلية الذاتية أصحاب تلك المؤسسات غير أن المشاكل المتعلقة بتمويل لها تقف عائقا أمام لجوئها إليه وهذا ما يثبت صحة الفرضية ثانيه.

مرت مؤسسة صغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة تطورات خاصة خلال فترة التسعينات حيث أصدرت العديد من القوانين التي من أبرزها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما قامت بإنشاء العديد من الهيئات والتي من بينها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 والصناديق الداعمة لها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

قامت الحكومة الجزائرية بإقامة مجموعة من الهياكل الداعمة والممولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تطويرها وطرق نيتها وتحسين أساليب تمويلها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأخيرة.

نتائج البحث:

- أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تجارب العديد من الدول النامية المتقدمة وهذا لقدرتها المتميزة في توفير مناصب الشغل وخلق قيمة مضافة لتحقيق ناتج محلي خام، مما يساعد على إحداث تطور في بعض الدول النامية.

تتشكل غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا في بالغ الاهمية بعد سنة 2000، وذلك بفعل تسهيل إجراءات امام نشأتها من جهة، وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة ثانية، فهي تمثل نسبة 71.5% من إجمالي عدد المؤسسات في بداية سنة 2009، أما القطاع العام فقد شهد تناقص

في عدد مؤسساته وذلك نتيجة عمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة، حيث انخفضت بنسبة 31% خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 الى بداية سنة 2009، إلى غاية نهاية النصف الأول من سنة 2017 مجال تسيطر على المؤسسات الخاصة من حيث العدد، حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد مليون و 1060,289، حيث تمثل المؤسسات الخاصة فيها نسبة 57% والأشخاص الطبيعيين نسبة 44%، والمهن الحرة بنسبة 21%، بينما تعد المؤسسات التقليدية(الحرفية) بنسبة 23% بينما نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تعد 264 مؤسسة

-

اقتراحات:

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تقدم فورس للمؤسسات وتطوير أساليب وأدوات تمويل المناسب بآليات مختلفة تتناسب مع مميزات وخصائص هذه المؤسسات الصغيرة.
- اعتماد بنوك إسلامية والتي تتعامل وفق الشريعة الإسلامية في تمويل عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- محاكاة التجارب الناجحة والاستفادة من الدور الفعال في مجال وسائل وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكثيف السياسة الداعمة بين مختلف الهيئات المرافقة لها، وضرورة توفر مرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل دائما أمام الاستثمار.
- إلغاء معدات الفائدة المعتمدة من قبل الهيئات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك وفق ما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية للمجتمع الجزائري.

الملاحق

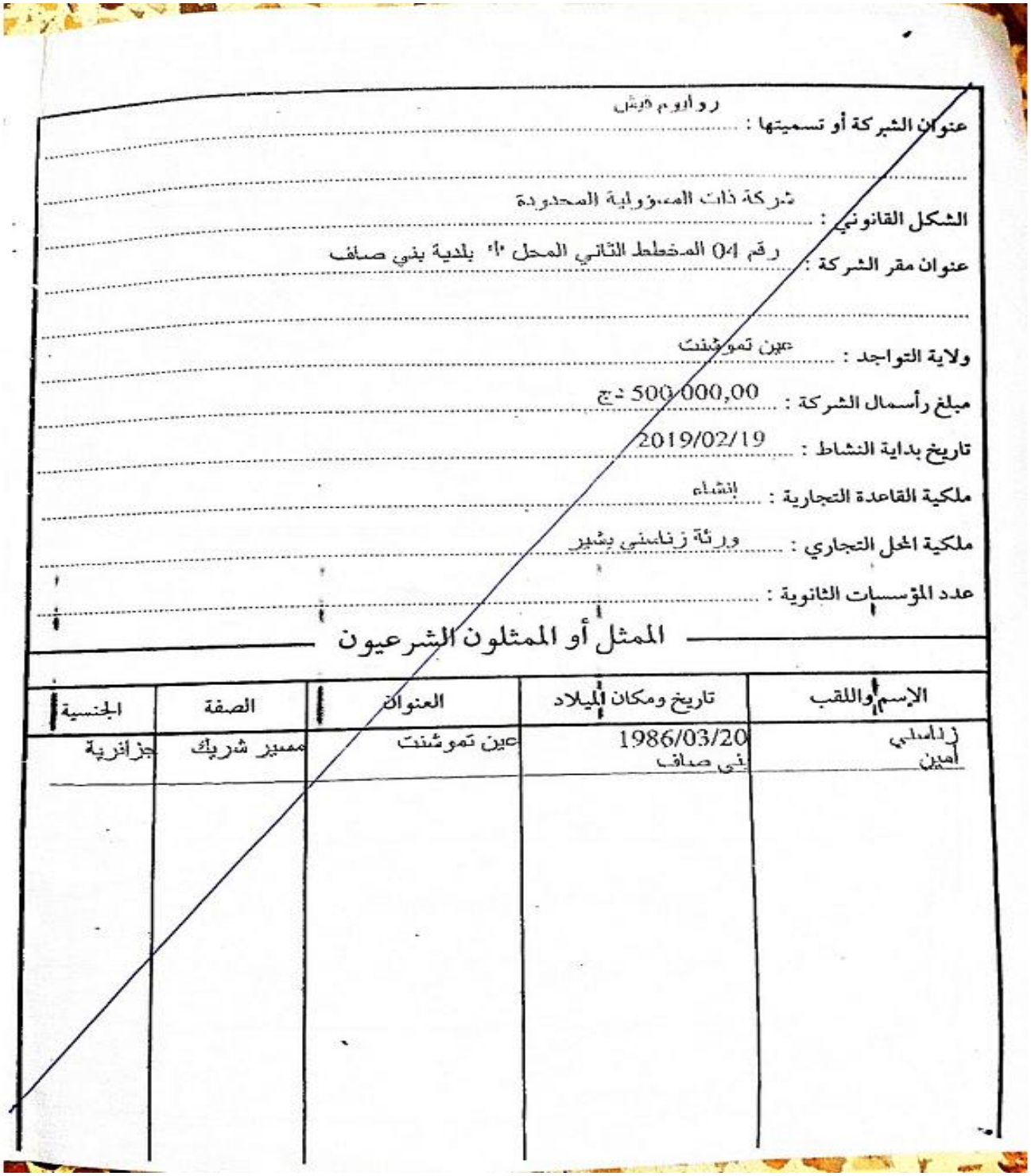

عنوان الشبركة أو تسميتها : رو أوم ديش

الشكل القانوني : شركة ذات المسؤولية المحدودة

عنوان مقر الشركة : رقم 04 المخطط الثاني المحل 01 بلدية بني صاف

ولاية التواجد : عين تموشنت

مبلغ رأسمال الشركة : 500.000,00 دج

تاريخ بداية النشاط : 2019/02/19

ملكية القاعدة التجارية : إنشاء

ملكية المحل التجاري : ورثة زناسني بشير

عدد المؤسسات الثانوية :

الممثل أو الممثلون الشرعيون

الإسم واللقب	تاريخ ومكان الميلاد	العنوان	الصفة	الجنسية
زناسني أمين	1986/03/20 بني صاف	عين تموشنت	مسير شريك	جزائرية

قطاع النشاط	الإستيراد لإعادة البيع على الحالة ....
رمز أو رموز النشاط	النشاط أو الأنشطة الممارسة
424201	استيراد الأسماك، منتجات البحر و المنتجات الصيد ********** **********

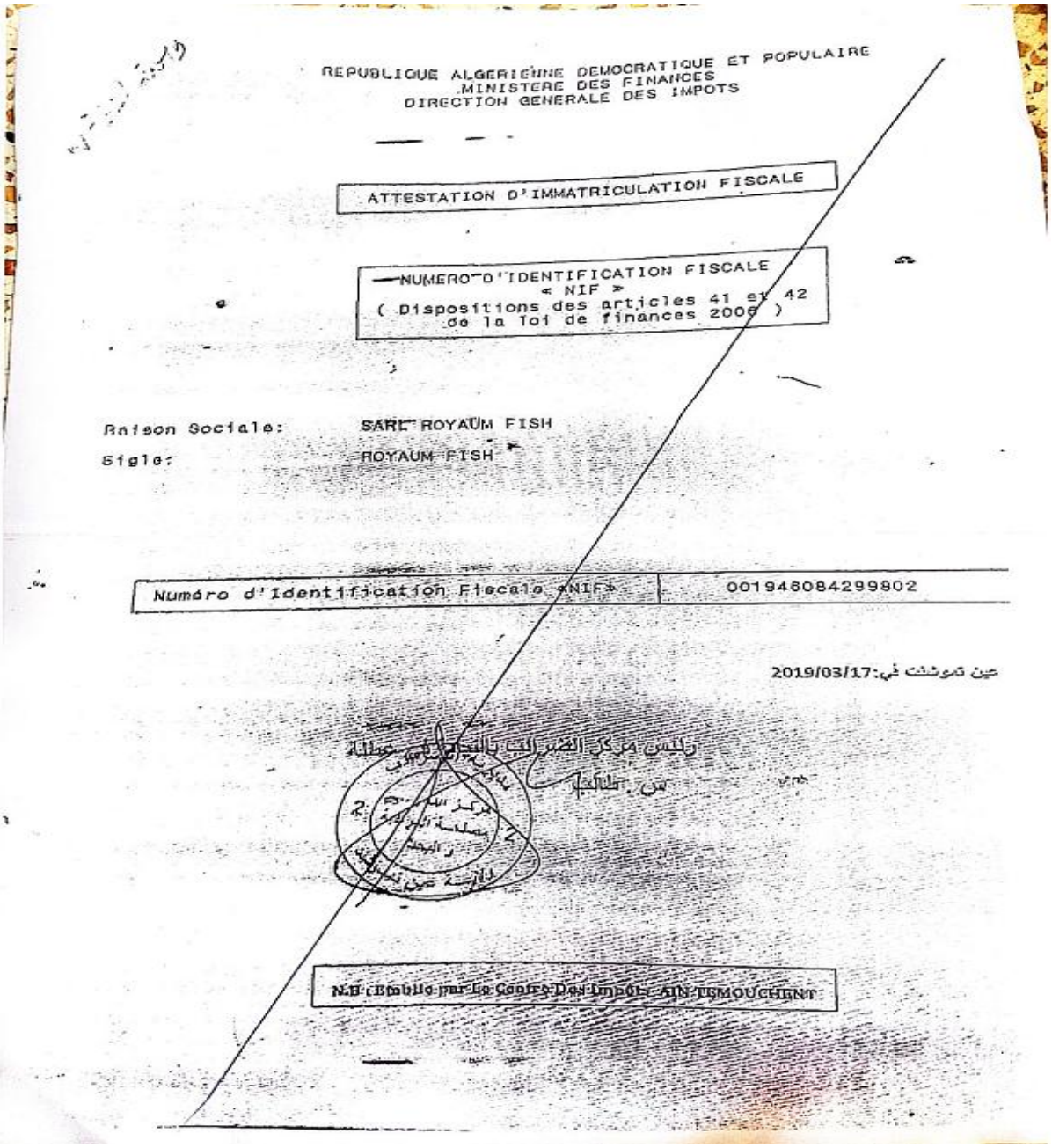

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

ATTESTATION D'IMMATRICULATION FISCALE

NUMERO D'IDENTIFICATION FISCALE
« NIF »
(Dispositions des articles 41 et 42
de la loi de finances 2008)

Raison Sociale: SARL" ROYAUM FISH
Sigle: ROYAUM FISH

Numéro d'Identification Fiscale «NIF» 001946084299802

حين تموشنت في:2019/03/17

رئيس مركز الضرائب بالمديرية المحلية
من : طالبا

N.B :Etablie par le Centre Des Impôts AIN TEMOUCHENT

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
ولاية عين تموشنت
مديرية المصالح الفلاحية
المفتشية البيطرية الولائية
الرقم: 2024/ س ب و

شهادة نظافة و صحة محلات تحضير، تحويل، تبريد، تجميد
تعبئة أو تخزين المنتوجات الحيوانية أو ذات مصدر حيواني (1)

أنا الممضي (ة) أسفله الدكتور ..... رقم س.ب.و ..... أثبت هذا اليوم 24/05/22 تفتيش محل تحضير، تحويل، تبريد، تجميد، تعبئة أو تخزين (1) المنتوجات الحيوانية أو ذات مصدر حيواني ملك للسيد .....
الكائن بـ : ..... معتمد تحت رقم : 46.9.39 مستعمل من طرف السيد : ..... و أصرح بأنه مطابق للقانون الساري المفعول فيما يخص نظافة العمال، القاعات و العتاد.

سلمت هذه الشهادة للإدلاء بها في حدود ما يسمح به القانون.

الملاحظة :
- عدد غرفة تبريد: 01
- عدد غرفة تبريد: .....
- درجة الحرارة : .....
- درجة الحرارة : .....

المفتش البيطري
رقم س.ب.و
(الختم الرسمي و التوقيع)

ع بلحاجي
مفتش بيطري
س ب و 93157

المفتش البيطري للولاية
رقم س.ب.و
(الختم الرسمي و التوقيع)

Dr KHALDI Zouaoui Belaid
Inspecteur Veterinaire
Avn:92399

(1) أشطب العبارة الغير الملائمة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

WILAYA D'AIN TEMOUCHENT
DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES
INSPECTION VETERINAIRE
REF : 243 /IVW/2024

AGREMENT SANITAIRE D'UN ETABLISSEMENT DE STOCKAGE SOUS FROID

Je soussigné(e) Docteur : BELHADJ A/Rzak N° d'AVN 93157
Grade : Inspecteur Vétérinaire, certifie avoir inspecté ce jour le 21/06/24 l'établissement
appartenant à : BENASNI AMINE
Raison sociale : SARL ROYAUME FISH
Adresse : N° 04 local 'A' Plan II Beni-Saf
Tél : Fax :

Comprenant ce qui suit :

I) CHAMBRES A TEMPERATURES UNIQUEMENT NEGATIVES (1) Nombre :

N°	Capacité (m³)	N°	Capacité (m³)
1		5	
2		6	
3		7	
4		8	

Capacité totale (m³) :

I) CHAMBRES A TEMPERATURES UNIQUEMENT POSITIVES (1) Nombre :

N°	Capacité (m³)	N°	Capacité (m³)
1	46813	5	
2		6	
3		7	
4		8	

Capacité totale (m³) :

I/CHAMBRES A TEMPERATURES NEGATIVES ET POSITIVES (1) Nombre :

N°	Capacité (m³)	N°	Capacité (m³)
1		5	
2		6	
3		7	
4		8	

Capacité totale (m³) :

) TUNNEL DE CONGELATION : Capacité :

Et le déclare cet établissement, conforme à la réglementation en vigueur en matière de locaux, de matériel et de personnel.

Et l'agrée sous le N° :46.93

Cet Agrément est Valide (01) une année à partir de la date de sa signature.

Fait à Ain Temouchent Le 20/06/24

VISA DE L'INSPECTEUR VETERINAIRE DE WILAYA
(Cachet et Signature)

Dr KHALDI Zouaoui Belaid
Inspecteur Vétérinaire
Avn:92399

L'INSPECTEUR VETERINAIRE
(Cachet et Signature

ع بلعاج
مفتش بيطري
س ب و 93157

قائمة المراجع

أحمد بن قطاف. (2007/2006). *أهمية حاضنات الاعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة في الجزائر* . المسيلة ، الجزائر : رسالة ماجستير في علوم التسيير جامعة بوضياف .

أحمد رحيق. (2011). *المؤسسات ص و م ودورها في اعداد التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري* . مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.

اسماعيل شعباني. (2004). *فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات ص و م.* الجزائر.

المرسوم التنفيجي رقم 296. (1996). *المرسوم التنفيذي رقم 296 المؤرخ في 24 ربيع الاول 1417ه الموافق ل8 سبتمبر 1996.*

المرسوم التنفيذي 94.188. (1994). *المرسوم التنفيذي 94.188.*

المرسوم التنفيذي رقم 02-373. (2002).

المرسوم التنفيذي رقم04-14 04. (2004). *المرسوم التنفيذي رقم14 -04.*

المرسوم الرئاسي رقم 01،03. (2001). *تطوير الاستثمار.*

بن علية نور الهدى. (2016). *مساهمة التمويل الاصغر في انشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر.* المسيلة: مذكرة لنيل شهادة الماستر في الادارة المالية .

بوقصبة شريف، علي ابو عبدالله. (2013). *واقع وآفاق ص و م في الجزائر.* الوادي،الجزائر: مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات ص و م في الجزائر.

تقرير النشرية الاحصائية. (بلا تاريخ). *وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.*

توفيق عبد الرحيم. (2009). *ادارة الاعمال الاجارية الصغيرة.* عمان: دار الصفاء للنشر.

روقية بقور. (2016). *دور المؤسسات ص و م في تطوير الاستثمار الوطني الجزائري.* بسكرة: مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية.

عبد القادر رقراق. (2010/2009). *متطلبات تاهيل المؤسسات ص و م في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.* وهران.

عثمان يخلف. (2004/2003). *واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها*. الجزائر.

علي سام ارمبص. (الشلف). *مدى تنافسية المؤسسات ص و م في الدول العربية* . الملتقى الدولي: متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .

فريدة لقرط. (2004). *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها*. سطيف ، الجزائر.

كليفورد مومياك. (1989). *اسس ادارة الاعمال التجارية الصغيرة*. الاردن.

لمجد بوزيدي. (بلا تاريخ). *ادارة المخاطر في المؤسسات ص و م دراسة حالة ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارة*. جامعة امحمد.

محمد رشدي سلطاني. (مذكرة ماجستير تخصص ادارة واعمال). *التسيير الاستراتيجي في المؤسسات ص و م*. الجزائر : جامعة المسيلة .

مسعودي. (بلا تاريخ).

مغازي عبد الرحمان ، بوكساني رشيد. (2012). *دور حاضنات الاعمال التقنية في دعم المؤسسات ص و م*. الوادي الجزائر: الملتقى الدولي حول استراتجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات ص وم في الجزائر .

منصور بن عمارة. (2003). *المؤسسات الصغيرة ودور البنوك في تمويلها*. سطيف.

هام سليمة. (2017/2016). *هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات ص و م في الجزائر*. بسكرة: اطروحة دوكتوراه.

isbelle fitoussi .(1989) .*la PME face sa banque* .france.